وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 05 فبراير 2024

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يتطلعون لمحو الخسائر مع تصاعد التوترات الجيوسياسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتطلع مستثمرو النفط الخام في العالم، في افتتاح تداولات الأسبوع، اليوم الاثنين، لمحو خسائر أسبوعية متتالية بلغت نحو 7 % خلال الأسبوع الفائت، بعد أن أغلق كلا الخامين القياسيين برنت، وغرب تكساس الوسيط، على انخفاض بسعر تسوية تحدد عند 77.33 دولارا، و72.28 دولار للبرميل على التوالي، متأثرة بعدة عوامل من بينها تقلص احتمالات خفض أسعار الفائدة التي تضعف الطلب على الخام، واحتمال تخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من التأثير الملحوظ لموقف الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة، إلا أن التأثير المباشر على الأسعار ظل محدودا. وأشار إعلان رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الأربعاء إلى أن أسعار الفائدة قد بلغت ذروتها ومن المتوقع أن تنخفض في الأشهر المقبلة.

وأكد باول على انخفاض التضخم وتوقع النمو الاقتصادي المستدام. وعلى الرغم من أن انخفاض أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي يسهمان عادة في زيادة الطلب على النفط، فقد امتنع باول عن الالتزام بتخفيضات أسعار الفائدة في وقت مبكر من اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في 19-20 مارس، على عكس توقعات المستثمرين.

واستجابت الصين، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، للتحديات من خلال تقديم تدابير دعم جديدة للتخفيف من التداعيات الناجمة عن تصفية شركة التطوير العقاري إيفرجراند. وفي تطور اقتصادي إيجابي، كشف استطلاع عن اعتدال في تراجع قطاع التصنيع الألماني في يناير. ويشير هذا التحسن إلى تخفيف محتمل للتحديات الاقتصادية في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال المخاوف الجيوسياسية قائمة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بالهجمات التي تشنها قوات الحوثي المتمركزة في اليمن على السفن في البحر الأحمر. وتساهم هذه الهجمات في زيادة التكاليف وتعطيل تجارة النفط العالمية. كما أعلنت جماعة الحوثي عزمها مواصلة الهجمات على السفن الحربية الأميركية والبريطانية، مستشهدة بأعمال الدفاع عن النفس.

وفي تطور اقتصادي إيجابي، كشف استطلاع عن اعتدال في تراجع قطاع التصنيع الألماني في يناير. ويشير التحسن إلى تخفيف محتمل للتحديات الاقتصادية في المنطقة. ولا يزال سوق الطاقة في حالة من التوتر، بعد رد الولايات المتحدة على الهجوم الأخير بطائرة بدون طيار على القوات الأميركية في الأردن. وتستمر حالة عدم اليقين والتوترات الجيوسياسية في تشكيل مشهد سوق النفط، مع بقاء المراقبين يقظين لمزيد من التطورات التي يمكن أن تؤثر على الأسعار وديناميكيات التجارة.

ويؤثر التفاعل المعقد للأحداث العالمية بشكل كبير على أسواق النفط، ويراقب المشاركون في السوق عن كثب العوامل المختلفة التي تساهم في تطور العرض والطلب والاستقرار الجيوسياسي. وتستمر ديناميكيات سوق النفط في الظهور، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأوجه للأحداث العالمية وتأثيرها على واحدة من أهم السلع الأساسية في العالم.

وقالت شركة بريتيش بتروليوم إن الطاقة عادت واستقرت العمليات في مصفاة وايتنج بولاية إنديانا، ولم تحدد الشركة موعدا جديدا بعد لاستئناف تشغيل المصفاة البالغة طاقتها 435 ألف برميل يوميا، وهي الأكبر في الغرب الأوسط الأميركي، بعد إغلاق بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وقالت الشركة يوم الجمعة إن الكهرباء عادت إلى المصفاة مساء الخميس، وعاد العمال إلى المصفاة.

وقالت المصادر إن شركة بريتيش بتروليوم تقوم بتقييم المعدات والأنابيب والنظام الكهربائي بحثًا عن أي ضرر محتمل وتحديد السبب الدقيق لانقطاع الطاقة الذي يعزى في البداية إلى عطل في المحولات. وقالت شركة تحليلات التكرير آي أي أر إنها علمت أن محولين تعطلا يوم الخميس. وقالت المصادر إنه إذا لم تكشف التقييمات عن أي ضرر، فقد تعود المصفاة إلى الإنتاج الكامل بحلول منتصف فبراير على أبعد تقدير.

واستمرت أسعار البنزين والديزل في سوق شيكاغو في الارتفاع بعد المكاسب التي حققتها يوم الخميس بعد انقطاع شركة بريتيش بتروليوم. وارتفعت الأسعار الفورية للديزل منخفض الكبريت بنسبة 12 سنتًا بخصم 18 سنتًا عن العقود الآجلة لزيت التدفئة الأميركي، بينما زاد البنزين بمقدار 12 سنتًا بخصم 20 سنتًا عن العقود الآجلة للبنزين.

وقالت شركة استشارات الطاقة، وود ماكنزي، إن الأسواق تفاعلت أيضًا مع أخبار إغلاق وحدات متعددة مساء الخميس في شركة فيليبس 66 شملت مصفاة بونكا سيتي بطاقة 208.000 برميل يوميًا في أوكلاهوما خلال مساء الأول من فبراير. وأضافت، أنه تم إغلاق وحدتين لتقطير الخام ووحدتين للتكسير التحفيزي السائلي ووحدة الإصلاح الحفزي ووحدة التقطير الفراغي، مما أدى إلى زيادة إحراق الغاز.

وقالت المصادر إنه تم إجلاء جميع العمال باستثناء العمال الأساسيين من المصنع أثناء انقطاع التيار الكهربائي والإغلاق غير المخطط له. وقال المصدران إن هذه هي المرة الأولى التي يتذكران فيها انقطاع التيار الكهربائي على مستوى المصانع في مصفاة وايتنج، وذلك منذ ان أدى حريق في خط كهربائي واحد في 24 أغسطس 2022، إلى إغلاق نظام مياه التبريد بالمصفاة، مما أدى إلى إغلاقها بالكامل، ثم عادت المصفاة إلى الإنتاج خلال أسبوع ونصف.

وقال المدعي العام الأميركي ميريك جارلاند في بيان «ستواصل وزارة العدل استخدام كل سلطة لدينا لوقف التمويل غير القانوني وتمكين أنشطة إيران الخبيثة، والتي أصبحت أكثر وضوحا في الأشهر الأخيرة».

وكانت الناقلة راسية في البحر الأصفر بين الصين وكوريا الجنوبية، وفقا لبيانات تتبع السفن من كبلر ومجموعة بورصة لندن، وم تحميلها في يناير في حدود الميناء الشرقي، وهو مرسى شرق سنغافورة وماليزيا يستخدم غالبًا للشحنات الخاضعة للعقوبات، وكانت متجهة إلى دونج ينج في الصين، وفقًا لشركة كبلر.

وبلغت صادرات إيران من النفط الخام وإنتاجها النفطي مستويات قياسية جديدة في عام 2023 على الرغم من العقوبات الأميركية بسبب برنامج طهران النووي. وتقول طهران إن البرنامج مخصص للأغراض السلمية. وفي يناير، تعثرت تجارة النفط بين الصين وإيران، حيث امتنعت طهران عن الشحنات وطالبت بأسعار أعلى من أكبر عملائها، مما أدى إلى تقليص الإمدادات الرخيصة لأكبر مستورد للخام في العالم. ويشكل النفط الإيراني نحو 10 % من واردات الصين من النفط الخام.

وتفوقت عملاقة النفط الأميركي، شركة إكسون موبيل على التقديرات وحققت أرباح أفضل من المتوقع بقيمة 36 مليار دولار لعام 2023، مدعومة بتجارة الوقود وارتفاع إنتاج النفط والغاز. وانخفضت أرباح شركات النفط الكبرى في عام 2023 بنحو الثلث عن مستوياتها القياسية في عام 2022، تحت ضغط تراجع أسعار النفط والغاز بعد ارتفاعها عندما غزت روسيا أوكرانيا.

وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون، إن الصناعة «شهدت عودة أسعار الطاقة وهوامش التكرير إلى طبيعتها في عام 2023». ولا تزال أرباح إكسون في الربع الأخير تتجاوز التقديرات وأشار وودز إلى التفاؤل بشأن العام المقبل. ورفع هدف إنفاق إكسون بعد زيادة الإنفاق الرأسمالي في الربع الأخير بنسبة 4 % عن العام الماضي.

وبلغت النفقات الرأسمالية للعام بأكمله في عام 2023 26.32 مليار دولار. وقال إن شركة إكسون «قامت بتسريع نشاط الحفر بشكل انتهازي» في منطقتي إنتاج النفط الأساسيتين، حوض بيرميان الأميركي وغيانا، وبدأت إنتاج الليثيوم لتزويد بطاريات السيارات الكهربائية.

وقال بيتر ماكنالي، قائد القطاع العالمي للمواد الصناعية والطاقة في شركة ثيرد بريدج، إن إكسون «أنهت عام 2023 بشكل قوي» وتدخل عام 2024 في وضع مالي قوي. «لكن التركيز الكبير للمستثمرين سيكون على إغلاق صفقة الاستحواذ على شركة بايونير للموارد الطبيعية»، الأمر الذي سيزيد الاستثمارات بشكل كبير في الولايات المتحدة، وتتوقع شركة إكسون أن تغلق الصفقة في الربع الثاني.

ويقوم كبار منتجي النفط بشطب الأصول غير المرغوب فيها وتنظيف ميزانياتهم العمومية قبل الصفقات المعلقة. وقالت شركة شيفرون إنها ستتحمل خسائر انخفاض القيمة بنحو 4 مليارات دولار في الربع الرابع، في حين قامت شركة شل يوم الخميس، بشطب أصول بقيمة 5.5 مليارات دولار.

ووافقت إكسون في أكتوبر على شراء منافستها بايونير لتعزيز إنتاجها من النفط الصخري الأميركي في حوض بيرميان، بينما اقترحت شيفرون شراء شركة هيس كورب للحصول على موطئ قدم في حوض بيرميان، ومن المتوقع الآن إغلاق كلا الصفقتين في منتصف هذا العام.

وبلغ متوسط العقود الآجلة لخام برنت في الربع الرابع 82.85 دولارًا للبرميل، بانخفاض 7 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وانخفاض 4 % عن الربع الثالث. وبالنسبة للربع الرابع، أعلنت إكسون عن أرباح فاقت تقديرات المحللين بمقدار 27 سنتا عند 2.48 دولار للسهم، أو 9.96 مليار دولار، مقارنة مع 14.04 مليار دولار، أو 3.40 دولار للسهم،

مقارنة بالعام السابق.

وقالت كاثرين ميكيلز المديرة المالية في إكسون إن النتائج جاءت مدفوعة بارتفاع أرباح التداول في أعمال الوقود وزيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة وغيانا. وتلقت نتائج الربع الرابع الدعم من قسم التجارة في إكسون، الذي حقق زيادة قدرها 1.1 مليار دولار في أرباح التشغيل من أعمال الوقود. وقالت إن قرار الشركة بدمج التجارة العالمية في قسم واحد يؤتي ثماره.

وقال ميكلز «هذا بالتأكيد شيء نتوقع رؤيته بشكل مستمر جزءا لا يتجزأ من نتائجنا». وأضافت أن المكاسب جاءت من مراجعة كيفية تحديد الوقود ونقله. كما تجاوزت الشركة أيضًا هدف خفض التكاليف البالغ 9 مليارات دولار اعتبارًا من عام 2019 بمقدار 700 مليون دولار. ووزعت إكسون 32 مليار دولار على المساهمين من خلال عمليات إعادة الشراء وتوزيعات الأرباح العام الماضي، ارتفاعًا من 29.8 مليار دولار في العام السابق. وقالت أكبر منتج أميركي أيضًا إنها تخطط لإنفاق رأسمالي يتراوح بين 23 مليار دولار إلى 25 مليار دولار هذا العام للاستعداد لمشاريع 2025.

المملكة تتجه لرفع سعر خامها لآسيا مع تحسن هيكل السوق وتزايد المخاطر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

جرى تحويل ما يصل إلى 100 ناقلة تحمل حوالي 56 مليون برميل من النفط الخام والوقود من البحر الأحمر منذ أن بدأ الحوثيون في اليمن استهداف السفن هناك بطائرات بدون طيار وصواريخ. وقد انخفض تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا بالفعل بما يقرب من 50 % حسبما ذكرت تقارير في وقت سابق من هذا الشهر، لأن طريق البحر الأحمر بالنسبة لأوروبا بمثابة أقصر بوابة من آسيا. والآن بعد أن تم إغلاق الطريق فعليًا أمام السفن الغربية، يعتقد المحللون أن أوروبا على وشك تجربة بعض آلام النفط.

وقال جوناثان لامب من بنك الاستثمار وود: «آسيا ستكون قادرة على الحصول على نفطها الخام ومنتجاتها وغازها الطبيعي كالمعتاد. والولايات المتحدة لا تشتري الكثير من الشرق الأوسط. لذا فإن هذا يؤثر بالفعل على الأوروبيين». وأضاف لامب: «هذا يعني أن خطوط الإمداد الخاصة بهم أصبحت الآن أطول بكثير مما كانت عليه عندما كان من الممكن أن يأتي النفط عبر قناة السويس. أعتقد أن هذا سيخلق الكثير من التحديات في مجال الشحن».

ويتسبب انقطاع وسائل النقل في البحر الأحمر بالفعل في خلق كل أنواع الصداع لأغلب الصناعات في أوروبا، وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت شركتا صناعة السيارات – تيسلا وفولفو للسيارات – أنهما ستعلقان نشاط التصنيع مؤقتًا في مصنعين بسبب نقص المكونات بسبب الأزمة. وحذر ثلاثة تجار تجزئة بريطانيين من أن الأسعار النهائية لمنتجاتهم قد ترتفع بسبب تغيير مسار السفن حول رأس الرجاء الصالح.

وقد تكون هذه البداية فقط لأنه، خلافاً لتوقعات بعض المحللين، فإن الوضع لا يظهر أي بوادر للتغير نحو الأفضل. وتطلق القوات الأمريكية النار على أهداف يمنية في محاولة لتقييد قدرة الحوثيين على مواصلة استهداف السفن في البحر الأحمر، ولكن حتى الآن، لم تكن هناك نتيجة واضحة في هذا الصدد. بل على العكس من ذلك، هاجم الحوثيون مؤخراً ناقلة للمرة الأولى وربما لن يكون الأخيرة.

وفي الوقت الحالي، لم تعكس أسعار النفط في الواقع انقطاع الإمدادات في تدفقات النفط في الشرق الأوسط، لأسباب ليس أقلها أن التجار يركزون مرة أخرى على الاقتصاد الصيني لدرجة أنهم لا يلاحظون أي شيء آخر، ولكن أيضًا لأن الأمر يستغرق وقتًا أطول حتى يتم الشعور بالاضطراب في شكل تأخير في الإمدادات.

وقالت شركة آي ان جي الهولندية في مذكرة حديثة :إنه حتى الآن، لم يكن هناك أي تأثير جوهري على إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط. وأضاف أن «شركات التكرير والمستهلكين قد يواجهون في البداية بعض الضيق

مع تكيف سلاسل التوريد مع المسار الأطول»، ثم أشار إلى أنه لكي تقفز الأسعار بالفعل، ستحتاج الأزمة إلى تصاعد أكبر وتسبب «خسارة كبيرة في إمداد النفط».

وكان محللو البنك يفكرون في حدوث خسارة في العرض على المدى القصير. ومع ذلك، وبينما واصل الحوثيون إطلاق النار على السفن في البحر الأحمر، اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً سيكون له آثار على إمدادات النفط على المدى الطويل. وأمرت المملكة أرامكو بوقف العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية التي كان من شأنها أن تصل بأقصى إنتاج ممكن إلى 13 مليون برميل يومياً.

وفي الوقت الحالي، تبلغ ما تسميه أرامكو القدرة القصوى المستدامة، 12 مليون برميل يوميًا، وقد كان ذلك سببًا للارتياح للعديد من المحللين خلال أوقات تخفيض الإنتاج. وقد أشار هؤلاء المحللون دائمًا إلى وفرة الطاقة الفائضة، والتي تتركز في حفنة من المنتجين، بقيادة المملكة العربية السعودية.

الطاقة الفائضة مريحة للغاية

وفي الوقت الحالي، لا تزال هذه الطاقة الفائضة مريحة للغاية، حيث يبلغ الإنتاج الفعلي للسعودية حوالي 9 ملايين برميل يوميًا بسبب التخفيضات الطوعية التي تهدف إلى تحفيز الأسعار للارتفاع. ومع ذلك، لا أحد يستطيع تخمين المدة التي سيظل فيها الأمر مريحًا، خاصة إذا كان منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة يسيرون بشكل أبطأ في توسيع الإنتاج هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

وفي الوقت نفسه، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد العالمي إلى 3.1 % لهذا العام، مستشهداً بنمو أقوى من المتوقع في الولايات المتحدة - 3.1 % لعام 2023 - والتحفيز الاقتصادي في الصين، التي توسع اقتصادها بنسبة 5.2 % العام الماضي.

وتعني توقعات النمو الاقتصادي الأكثر إشراقاً، دائماً طلباً أقوى على النفط - وتميل التوقعات القوية للطلب على النفط إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع. في غضون ذلك، لا يزال يتعين على المتداولين أن يأخذوا في الاعتبار التداعيات الكاملة لأحداث الشرق الأوسط في معادلاتهم النفطية بأن احتمالات التصعيد كبيرة، ومن الممكن أن يؤدي التصعيد إلى انقطاع فعلي في الإمدادات.

وحتى بدون ذلك، عاجلاً أم آجلاً، فإن تأثير تغيير مسار الناقلات سوف يترسخ. لأن إعادة التوجيه هذه تضيف الكثير من الوقت إلى نقل النفط: «ولا يقتصر الأمر على تأخير الوصول فحسب، بل إن الناقلات لديها طريق أطول للعودة إلى الوطن». وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في شركة كبلر: «سيتم ملؤها مرة أخرى». وقال: «أنت تتوقع 90 يوماً لتسليم واحد، وهذا وقت طويل للغاية والسوق يقلل من تقدير تأثير مدة العبور».

وفي سياق منفصل، استوردت الولايات المتحدة شحنة نفط روسية نادرة في نوفمبر. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن شحنة مكونة من 10 آلاف برميل من الخام الروسي وصلت في نوفمبر إلى الولايات المتحدة، على الرغم من

الحظر الرسمي على النفط الروسي الذي أقره الكونغرس قبل عامين.

ويُظهر الرسم البياني الرسمي لواردات النفط الروسي الصادر عن إدارة معلومات الطاقة توقف الواردات في أبريل 2022. وقبل ذلك، كانت الولايات المتحدة تستورد عدة آلاف من البراميل من الخام الروسي شهريًا، حيث شهدت بعض السنوات واردات شهرية تتراوح بين 10000 وأكثر من 20000 برميل.

وعلى الرغم من الحظر، كان هناك الكثير من الوقود المصنوع من الخام الروسي يدخل إلى الولايات المتحدة، حسبما كشف تقرير صادر عن منظمة جلوبال ويتنس العام الماضي. ووفقاً للتقرير، تم شحن الخام الروسي إلى الخارج، وتكريره هناك، وبعد ذلك، تم تصديره بشكل قانوني إلى الولايات المتحدة.

وأصبحت الهند مركزًا مركزيًا لمعالجة الخام الروسي، الذي صدرته بعد ذلك إلى جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إلى الاتحاد الأوروبي، الذي فرض، مثل الولايات المتحدة، حظرًا على النفط الخام والوقود الروسي. ويستورد الاتحاد الأوروبي أيضًا الوقود المصنوع من الخام الروسي في مصفاة لوك أويل في بلغاريا بسبب عدم وجود العديد من الموردين البديلين.

وواصلت اليابان، وهي عضو آخر في مجموعة السبع التي فرضت سقفاً لأسعار النفط على المصدرين الروس في عام 2022، شراء الخام الروسي على الرغم من القيود الرسمية. ليس هذا فحسب، بل سمحت الولايات المتحدة للبلاد بمواصلة القيام بذلك، وتجاوز الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارًا المتفق عليه في منتصف عام 2022.

وفي الوقت نفسه، تحولت البرازيل، العضو في مجموعة البريكس، إلى مشترٍ رئيس آخر للنفط الروسي إلى جانب الهند. وفي العام الماضي، وفقاً لبيانات جديدة، أصبحت روسيا أكبر مورد للديزل إلى البرازيل، مع ارتفاع صادرات أنواع الوقود الأخرى أيضاً.
وفي عام 2023، ارتفعت واردات البرازيل من الديزل الروسي بنسبة هائلة بلغت 6000 ٪ إلى 6.1 ملايين طن، من 101000 طن فقط في العام السابق.
إلى ذلك قد ترفع السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، سعر خامها العربي الخفيف الرئيسي المتجه إلى آسيا في مارس، بعد خفض كبير في الشهر السابق، مع تحسن هيكل السوق وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية.

وقد تزيد شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو السعودية سعر البيع الرسمي لخامها المتوسط الكبريت بنحو 55 سنتًا للبرميل لشهر مارس، وفقًا لبعض التجار والمشاركين في السوق. وخفضت أرامكو سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لشهر فبراير إلى أدنى مستوى في 27 شهرًا عند 1.50 دولار للبرميل فوق أسعار عمان/دبي.

وقال المشاركون في السوق والمحللون: إن الخفض يعكس بشكل أكبر ضعف أساسيات العرض والطلب، بدلاً من الإشارة إلى تحول وشيك في سياسة أوبك + أو صراع على حصة السوق. وقال أحد المشاركين: «الطلب على النفط الخام في الشرق الأوسط ليس سيئاً هذا الشهر». وتماسكت معايير الشرق الأوسط في شهر يناير، حيث دفع تصاعد الصراعات في البحر الأحمر مالكي السفن إلى اتخاذ مسارات أطول لنقل النفط، مما أدى إلى إغلاق نوافذ المراجحة ودعم الطلب على الإمدادات الإقليمية.

«كيو إتش أيه» للطاقة لـ«الاقتصادية»:أسعار النفط تسعى للتعافي مع زيادة أمال التحفيز الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع خبراء نفطيون استمرار تقلبات أسعار الخام خلال الأسبوع الجاري بعد خسائر قوية في ختام الأسبوع الماضي بلغت نحو 7 في المائة.

وقال لـ«الاقتصادية « ، روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن أسعار النفط ستحاول التعافي من الخسائر الواسعة في الأسبوع الماضي رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط خاصة زيادة أمال السوق في خطط التحفيز الصيني.

وأشار إلى أن زيادات الإنتاج الأمريكي الواسعة قد تستمر هذا العام، الأمر الذي دفع تحالف «أوبك +» إلى أن يكون أكثر تحفظا في العودة إلى زيادة الإنتاج، مبينا أنه على سبيل المثال فإن شيفرون الأمريكية العملاقة تستهدف نموا بنسبة 10% هذا العام أي أكثر من ضعف وتيرة الشركات المستقلة المتداولة علنا مما يضعها في طريقها لضخ مليون برميل يوميا من المنطقة في عام 2025 كما تتوقع إكسون نمو الإنتاج بنسبة 7% تقريبا.

من جانبه، ذكر دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أنه إذا استمرت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر فسوف تستمر أسعار النفط في الارتفاع وسيتم نقل التكلفة في النهاية إلى المستهلكين – وذلك بحسب تقديرات معهد أبحاث الطاقة-.

وأضاف أنه مع ذلك فإن الشيء الوحيد الذي فاجأ العديد من مراقبي السوق هو حقيقة أن ارتفاع أسعار النفط لم يكن فوريا أو متقلبا كما كان في الماضي أثناء الصراعات في الشرق الأوسط.

من جانبها ، قالت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، إن توقعات الطلب على النفط على المدى الطويل مازالت محل جدل في السوق النفطية مع وجود تباين في التقديرات المستقبلية لهذا النمو وعلى الرغم من ذلك تتواصل قناعة منظمة أوبك بأن الطلب سيستمر في النمو وأن العالم سيحتاج إلى المزيد من النفط والغاز لتعويض انخفاض الإنتاج من الحقول الناضجة.

وأبرزت توقع أوبك بشكل كبير نمو الطلب على النفط على المدى الطويل وأن يصل الطلب إلى حوالي 116 مليون برميل يوميا في عام 2045، بزيادة قدرها 6 ملايين برميل يوميا مقارنة بالتقييم السابق من العام الماضي مع استمرار نمو استهلاك الطاقة حيث سيحتاج المستهلكون إلى كل موارد الطاقة.

أسعار النفط تستقر مع استمرار محادثات وقف إطلاق النار في غزة

الاقتصادية

استقرت أسعار النفط في المعاملات الآسيوية المبكرة اليوم الاثنين بعد انخفاضات حادة في الأسبوع الماضي، وسط استمرار محاولات التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة، على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتزم شن المزيد من الهجمات على جماعة الحوثي في اليمن.

وبحلول الساعة 01:31 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات إلى 77.41 دولار للبرميل، واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عند 72.28 دولار للبرميل.

وأنهى المؤشران معاملات الأسبوع الماضي على انخفاض بنحو 7 % . وتراجعا 2 % يوم الجمعة بعد بيانات وظائف أمريكية أقوى من المتوقع أشارت إلى أن خفض الفائدة قد يكون أكبر من المتوقع.

غير أن المستثمرين ما زالوا قلقين من حدوث تصعيد في الصراع في الشرق الأوسط بعدما ألمحت الولايات المتحدة إلى أنها ستشن المزيد من الهجمات على جماعة الحوثي .

أسواق الغاز تقيّم قرار بايدن إيقاف تراخيص موانئ تصدير جديدة

الشرق الأوسط

زاد اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الأميركي، في ظل سياسة تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية، منذ بدء الحرب الروسية - الأوكرانية، حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العالم خلال عام 2023.

واحتلت أوروبا الوجهة الرئيسية للغاز الطبيعي المسال الأميركي خلال العام الماضي، فيما كانت اليابان أكبر مشترٍ للغاز الأميركي في آسيا، وذلك في وقت تتوسع الدول حول العالم في زيادة الاعتماد على الغاز ضمن منظومة «تحول الطاقة» لدى الحكومات، مما سيزيد الحاجة إلى مرافق الغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب العالمي.

غير أن الرئيس الأميركي جو بايدن فاجأ الأسواق، الأسبوع الماضي، بقرار لا يعبر عن هذه الرؤية، وقرر إيقاف الموافقات على إنشاء محطات أو موانئ تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة، الأمر الذي عدّه البعض من الخبراء، بأنه تآكل صدقية الولايات المتحدة في أسواق الغاز من ناحية. بينما رأى البعض الآخر، من ناحية أخرى، أن الأمر مجرد قرار وقتي قد يكون مرتبطاً بالانتخابات الرئاسية المقررة آخر العام الحالي.

وقلّل وزير البترول المصري السابق أسامة كمال من تداعيات القرار على أسواق الغاز العالمية، وقال لـ«الشرق الأوسط» إن «القرار يخص وقف تراخيص الموانئ الجديدة... بينما القديمة التي تصدر لأوروبا وآسيا تعمل بطاقتها نفسها...».

بينما انتقد الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان، القرار وقال في مقابلة مع صحيفة «فاينانشيال تايمز» إن ذلك «سيؤدي إلى تآكل الثقة» في الصناعة التي أصبحت إحدى ركائز نظام الطاقة العالمي، وقلّل أيضاً من تداعياته على المديين القريب والمتوسط.

وتزيد أهمية الغاز في الأسواق العالمية، نتيجة اعتماده وقودا مرحليا للحكومات ضمن سياسة «تحول الطاقة» التي تنتهجها معظم الدول حول العالم، وذلك لتقليل الانبعاثات الكربونية، إذ عده الكثيرون «وقوداً نظيفاً». ويعتقد صوان أن قرار بايدن «يقوض الثقة على المدى الطويل».

سببان لقرار بايدن

أرجعت إدارة بايدن، وفق مجلة «فورن بوليسي» الأميركية، القرار إلى سببين رئيسيين، أولهما، المخاوف المستمرة من أن يؤدي تصدير كميات هائلة من الغاز الأميركي «الرخيص»، إلى تآكل الميزة التنافسية الأميركية للطاقة الرخيصة، التي تعد مفيدة بشكل خاص للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعة الصلب والبتروكيميائيات.

وثانياً أن إدارة بايدن انصاعت إلى نشطاء في مجال البيئة، مثل حركة «سانرايز» و«مشروع السفن في لويزيانا»، الذين

يعتقدون أن حرق الغاز، في عملية استخراجه، له بصمة كبيرة على تغير المناخ، وعدوه «ليس أنظف بكثير من الفحم».

كذلك، فإن هذا القرار يخدم الحزب الديمقراطي، الذي تتراجع شعبيته بتراجع شعبية بايدن في الفترة الأخيرة. لذلك فالانصياع لمطالب نشطاء البيئة، قد يروق للبعض، وهو ما ظهر جلياً في بيان بايدن لإعلانه هذه الخطوة قائلا إن «هذا التوقف المؤقت عن الموافقات الجديدة على الغاز الطبيعي المسال، يرى أن أزمة المناخ على حقيقتها هي التهديد الوجودي في عصرنا».

الغاز والفحم

لسنوات عدة، ساعد الغاز الأميركي دولا في آسيا وأوروبا على التخلص من الفحم، وذلك بعدما قللت هذه الدول من اعتمادها على الطاقة الروسية.

واحتج قادة الأعمال في آسيا وأوروبا على هذا التوقف، قائلين إنه قد يهدد قدرتهم على إيجاد مصادر بديلة للطاقة. ويشعر المشترون في تلك المناطق بالقلق بشكل خاص. وقد أعلنت اليابان، التي تعتمد بشكل كامل تقريباً على الطاقة المستوردة بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، أنها ستبدأ في البحث عن موردين جدد نظراً لعدم اليقين بشأن دور التصدير الأميركي المستقبلي.

وانتقدت كاثي ميكيلز، المديرة المالية لشركة «إكسون موبيل»، القرار، قائلة إنه قد يضر بالجهود الرامية إلى إبعاد الدول عن الفحم. وقالت لصحيفة «فاينانشيال تايمز»: «هذا يعني أن الغاز الطبيعي المنتج في الولايات المتحدة متاح بشكل أقل ليحل محل الفحم في جميع أنحاء العالم، وهذا أمر سيئ بوضوح».

ويرى بيير بريبر، المدير المالي لشركة «شيفرون» أن موقف شركته هو أن سياسة الطاقة لا ينبغي أن تكون مسألة سياسية. وقال لـ«فاينانشيال تايمز» إن «العالم يحتاج إلى طاقة أكثر نظافة، وموثوقة، وبأسعار معقولة».

أضاف «صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية مفيدة لهذا البلد: فهي تخلق فرص عمل، وتساعد في تحقيق التوازن التجاري. إنه أمر جيد لحلفائنا الذين يبحثون عن مصادر الطاقة... وهو مفيد للبيئة، لأن... وفي كثير من الحالات، يحل الغاز الطبيعي المسال محل الفحم».

ولدى صوان «اعتقاد راسخ بأن الطلب على الغاز الطبيعي المسال سيستمر في النمو... إنه يلعب دوراً حاسماً في أمن الطاقة في مناطق مثل أوروبا وآسيا أيضاً، كما أنه يلعب بشكل حاسم في تحول الطاقة، حيث تستخدم دول مثل الصين والهند، الغاز لإزالة الكربون والابتعاد عن الفحم».

وتخطط شركة «شل» لاستثمار 4 مليارات دولار سنويا في مشاريع الغاز الطبيعي المسال حتى عام 2025، وزيادة حجم مبيعاتها بنسبة 20 إلى 30 في المائة بحلول عام 2030. وحقق قسم الغاز التابع لها، والذي يهيمن عليه الغاز الطبيعي المسال، نصف أرباح «شل» البالغة 28.3 مليار دولار العام الماضي.

وأوضح صوان أن صناعة الغاز الطبيعي المسال مبنية على «الموثوقية والأمن على المدى الطويل... أي شيء يبدأ في تقويض ذلك... ليس جيداً للأسواق العالمية».

انتقادات علنية

وصف الجمهوريون في لجنة الطاقة بمجلس النواب الأميركي، هذا القرار بأنه «هدية إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين»، وعارضوا هذه الخطوة، التي يرون أنها تهدد أمن حلفاء الولايات المتحدة، وقالت اللجنة إن «وقف بايدن تصدير الغاز الطبيعي المسال يضعف أمن الطاقة العالمي، ويقوض جهودنا لمساعدة أوروبا على تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية».

وتخطط لجنة الطاقة بالمجلس، إلى عقد جلسة استماع الأسبوع المقبل لتحليل الآثار الاقتصادية والأمنية لقرار بايدن. حتى أن بعض المشرعين الديمقراطيين قالوا إنهم يخططون لدفع بايدن إلى التراجع عن التعليق المؤقت، مشيرين إلى مخاوف بشأن تأثير الوظائف في الولايات المنتجة للطاقة مثل بنسلفانيا.

وقالت غرفة التجارة الأميركية واتحاد الأعمال الأوروبي واتحاد الأعمال الياباني في رسالة مشتركة إلى بايدن: «في ظل التوقعات الكثيرة التي تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال العقد المقبل، ستزداد الحاجة إلى إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجات الأسواق العالمية... نعلم أن هذا الطلب يمكن تلبيته بطريقة تسمح بمواصلة تحقيق التقدم في خفض الانبعاثات».

وأمام هذه المعطيات، يرى بنك «غولدمان ساكس»، أنه إذا اتخذت خطوات تجاه كل المشاريع المرخصة وجرى بناؤها بالفعل، فإن صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال ستتضاعف تقريباً. ولن يؤدي قرار وزارة الطاقة على الأرجح إلى أي تشديد كبير في أسواق الغاز العالمية، فالمشاريع المتضررة لن تدخل حيز الخدمة حتى 2027 على الأقل.

«قطر للطاقة» تُوقع اتفاقية مع «ميتسوي» لتوريد 11 مليون برميل مكثفات لـ10 سنوات

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «قطر للطاقة»، الأحد، توقيع اتفاقية طويلة الأمد مع شركة «ميتسوي لتجارة الطاقة» في سنغافورة لتوريد 11 مليون برميل من المكثفات سنوياً لمدة عشر سنوات، اعتباراً من أبريل (نيسان) المقبل. وشركة «ميتسوي لتجارة الطاقة» في سنغافورة هي شركة مملوكة بالكامل لشركة «ميتسوي» اليابانية التي تعمل في قطاع الطاقة والتجارة العامة.

وقال وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»، سعد بن شريده الكعبي، في بيان نشرته الشركة على «فيسبوك»، إن «الاتفاقية خطوة مهمة في تعزيز التعاون بين شركتينا وتحقيق النمو وإضافة القيمة لكلا الطرفين». وأضاف البيان أن شروط الاتفاقية تنص على السماح بزيادة كميات المكثفات، مع البدء بتصدير كميات إضافية من المكثفات من دولة قطر عند بدء تشغيل مشروعيْ توسعة حقل الشمال الشرقي وحقل الشمال الجنوبي.

ولم يذكر البيان قيمة هذه الاتفاقية. وكانت قطر قد أعلنت، في أكتوبر (تشرين الأول) 2023، خططها لرفع إنتاجها من الغاز الطبيعي المُسال بنسبة 60 في المائة إلى 126 مليون طن سنوياً، بحلول عام 2027. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الغاز بعد التوسعة في عام 2026. ووقعت شركة «توتال إنرجيز» اتفاقاً بقيمة 1.5 مليار دولار مع «قطر للطاقة» في سبتمبر (أيلول) عام 2022، حصلت بموجبه على حصة 9.3 في المائة بمشروع حقل الشمال الجنوبي في قطر، وهو المرحلة الثانية من توسعة حقل الغاز.

وفي يونيو (حزيران) 2022، أصبحت شركة الطاقة الفرنسية العملاقة الشريك الأول في المرحلة الأولى من التوسعة بحقل الشمال، حيث ضخّت أكثر من 2 مليار دولار، مقابل حصة بلغت 25 في المائة. وقطر واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المُسال في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا وروسيا. ووفق تقديرات «قطر للطاقة»، فإن حقل الشمال يحتوي على نحو 10 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم.

3 شركات حكومية مصرية تدرس استيراد 600 ألف طن غاز إيثان سنوياً لرفع طاقتها الإنتاجية

أشرف فكري

اقتصاد الشرق

تدرس 3 شركات حكومية مصرية عاملة في مجال البتروكيماويات، استيراد ما يصل إلى 600 ألف طن من غاز الإيثان سنوياً لزيادة الطاقة الإنتاجية لمصانعها قبل عام 2028، بحسب مسؤول حكومي تحدث مع «الشرق».

أضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه أن الشركات هي، «سيدي كرير للبتروكيماويات» (سيدبك)، والشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته «إيثيدكو»، والشركة المصرية للغازات الطبيعية «جاسكو»، موضحاً أن الهدف من الاستيراد هو الوصول إلى الطاقة القصوى في الإنتاج.

تعمل «سيدي كرير للبتروكيماويات» بنحو 90% من طاقتها الإنتاجية الكلية التي تُقدر بنحو 225 ألف طن من البولي إيثلين، بينما تعمل»إيثيدكو» بنحو 85% من طاقتها الإنتاجية الكلية البالغة نحو 400 ألف طن، وتنتج حالياً 320 ألف طن.

أما الشركة المصرية للغازات الطبيعية «جاسكو»، فتوفر 400 ألف طن سنويا حالياً من غاز الإيثان بما يمثل 80% تقريباً من احتياجيات مصانع البتروكيماويات من المادة الخام اللازمة لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته.

المسؤول الذي تحدث إلى «الشرق» أكد أن الدراسة الخاصة بهذا المشروع تبحث خيارين لتنفيذ أحدهما، الأول هو «عبر تأجير وحدة عائمة في البحر أمام أحد الموانئ المصرية على البحر المتوسط، والثاني هو إنشاء مستودعات ثابتة لتخزين غاز الإيثان المستورد وهو الأقرب للاختيار حيث يتميز بالتكلفة الأكثر الأقل كما أنه الأفضل من حيث ثبات عمليات التوريد وانتظامها».

تعليق صادرات الغاز المسال الأميركي يواجه انتقادات من شركات الطاقة العالمية

أحمد بدر

الطاقة

وجه قيادات ورؤساء تنفيذيون إلى شركات الطاقة العالمية انتقادات حادة لقرار وقف تصاريح محطات تصدير الغاز المسال الأميركي الجديدة، الذي اتخذه الرئيس جو بايدن، معتبرين أنه يؤدي إلى «تآكل الثقة في الصناعة».

وحذر الرئيس التنفيذي لشركة «شل» (Shell) العالمية متعددة الجنسيات وائل صوان، من الإضرار بصناعة الغاز المسال، التي أصبحت واحدة من ركائز النظام العالمي للطاقة، إذ إن القرار لا يؤثر بالضرورة في الإمدادات على المديين القصير والمتوسط، وإنما يضر الثقة على المدى الطويل، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن شركة شل -التي تعد واحدة من كبريات شركات الطاقة العالمية، وهي أكبر شركة لشحن الغاز المسال بعد شركة قطر للطاقة- تراهن بقوة على الطلب على الغاز، إذ تتوقع أن يستمر في النمو حتى في حال تراجع استهلاك أنواع الوقود الأحفوري الأخرى.

انتقادات شركات الطاقة العالمية

قال الرئيس التنفيذي لشركة شل وائل صوان، إن الرئيس الأميركي جو بايدن يضيف بقراره إلى سلوك شركة «فنشر غلوبال» في عدم احترام العقود مع المشترين الرئيسين، وهو ما يبدأ في إثارة مزيد من الأسئلة بشأن استقرار إمدادات الغاز المسال الأميركية.

من جانبها، عدت المديرة المالية لشركة إكسون موبيل الأميركية (Exxon Mobil) كاثي ميكيلز، أن قرار وقف تصاريح محطات تصدير الغاز المسال الأميركي قد يضر بجهود إبعاد الدول عن الفحم، وفق ما نقلته عنها صحيفة «فايننشال تايمز» (Financial Times) البريطانية.

وأضافت ميكيلز: «يعني هذا أن هناك كميات أقل من الغاز الطبيعي المنتج في الولايات المتحدة، التي يمكن إتاحتها لتحل محل الفحم حول العالم، وهو أمر سيئ»، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن شركة إكسون موبيل تبني محطة للغاز المسال بقيمة 10 مليارات دولار في ولاية تكساس الأميركية، التي من المتوقع أن تكون جاهزة للعمل ابتداء من عام 2025، إلا أن المحطة حصلت بالفعل على التصاريح المطلوبة، قبل أن يتخذ بايدن قرار وقف تصاريح محطات تصدير الغاز المسال الأميركي.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد وضع قارة أوروبا في موقف حرج، بعدما علّق الموافقة على مشروعات قد تزيد صادرات الغاز المسال الأميركي إليها، وهي الخطوة التي تهدد اقتصاد القارة العجوز، الساعية للاستغناء عن الغاز الروسي.

لا يجب تسييس الطاقة

واصلت شركات الطاقة العالمية انتقاداتها للقرار، إذ قال المدير المالي لشركة شيفرون (Chevron) الأميركية بيير بريبر، إن موقف شركته يتلخص في أن الطاقة لا يجب تسييسها، إذ إن العالم في حاجة الآن إلى طاقة نظيفة وموثوقة بأسعار معقولة.

وأضاف: «تصدير الغاز المسال الأميركي مفيد للولايات المتحدة، فهو يخلق فرص عمل، ويسهم في تحقيق توازن تجاري، وهو ما يفيد بدوره الحلفاء الباحثين عن مصادر للطاقة، وكذلك يفيد البيئة، لأنه في كثير من الأحوال يحل محل الفحم».

وعلى الرغم من أن شركة شيفرون الأميركية لا تملك بنية تحتية للغاز المسال داخل الولايات المتحدة فإنها ترتبط باتفاقيات لشراء الإمدادات التي من المقرر تشغيلها خلال السنوات المقبلة، بما في ذلك محطة «سي بي تو» (CP2) التابعة لشركة فينشر غلوبال، التي لم تحصل على الموافقة حتى الآن.

ويرى الخبراء أن قرار وقف تصاريح محطات تصدير الغاز المسال الأميركي يأتي بصفته محاولة من جانب الرئيس جو بايدن، لكسب دعم الناخبين المهتمين بشؤون المناخ في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويؤيد نشطاء المناخ داخل الولايات المتحدة وجهة نظر تقول إن المحطات التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات تُسهم في المحافظة على استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري لعقود من الزمن، في حين يحاول بايدن استرضاءها من خلال قراره.

يُشار إلى أن أوروبا أصبحت تعتمد على الغاز المسال الأميركي بصورة كبيرة، ليحل محل الغاز الروسي المنقول عبر الأنابيب، إذ صدرت واشنطن نفسها بصفتها منقذًا للأوروبيين من أيدي الطاقة الروسية، منذ غزو أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة في 2023

أحمد شوقي

الطاقة

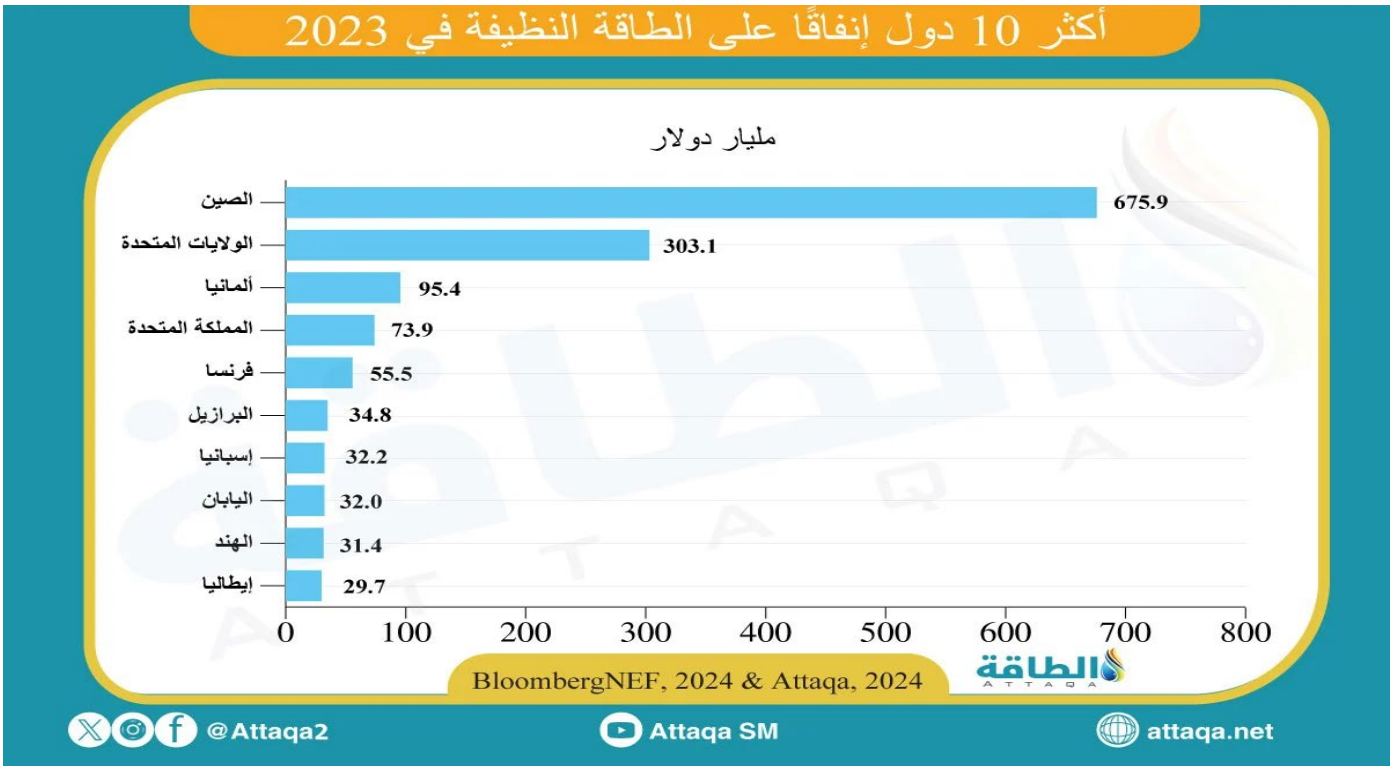

أظهرت قائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة في 2023 انحصار المنافسة بين الدول الكبرى الساعية لتحقيق أهداف الحياد الكربوني، مع استمرار زيادة الاستثمارات العالمية سنويًا، خلال الأعوام الـ10 الماضية.

وبحسب بيانات حديثة جمعتها وحدة أبحاث الطاقة، ارتفع الإنفاق العالمي على تقنيات الطاقة النظيفة عالميًا بنسبة 17% خلال العام الماضي (2023)، ليصل إلى 1.769 تريليون دولار.

واستحوذت الصين وحدها على 38% من الإجمالي، لتتصدّر قائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة في 2023، رغم الزيادة القوية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

وقدّم قانون خفض التضخم الأميركي، الذي أقرّه الرئيس جو بايدن في أغسطس/آب 2022، حوافز ضريبية تاريخية تتجاوز 370 مليار دولار لمشروعات الطاقة النظيفة، كما عزز الاتحاد الأوروبي استثماراته لتنويع مصادر الإمدادات بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

أكثر 10 دول استثمارًا في الطاقة النظيفة خلال 2023

جاءت الصين على رأس قائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة، بعدما ارتفعت استثماراتها بنسبة 6% خلال 2023، لتبلغ 675.9 مليار دولار، ما مكّنها من الحفاظ على المركز الأول، بفارق كبير يتجاوز الضعف عن الولايات المتحدة.

وحلّت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عالميًا، بعدما رفعت استثماراتها بنسبة 22% إلى 303.1 مليار دولار، وفق بيانات حديثة صادرة عن شركة أبحاث بلومبرغ نيو إنرجي فايننس (BloombergNEF).

وفي المركز الثالث عالميًا، حلّت ألمانيا بقائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة، بنحو 95.4 مليار دولار، لتمثّل 28% تقريبًا من إجمالي استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في 2023، البالغ 341 مليار دولار.

بينما كانت المملكة المتحدة رابعة أكثر الدول استثمارًا في الطاقة النظيفة العام الماضي، بنحو 73.9 مليار دولار، تليها فرنسا باستثمارات 55.5 مليار دولار.

وجاءت البرازيل في المركز السادس بقائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة، باستثمارات بلغت 34.8 مليار دولار العام الماضي، لتكون الدولة الوحيدة ضمن الـ10 الكبار من خارج أميركا الشمالية وآسيا وأوروبا.

وباستثمارات 32.2 مليار دولار، حلّت إسبانيا بالمرتبة السابعة في 2023، بفارق قليل عن اليابان صاحبة المركز الثامن بنحو 32 مليار دولار.

وفي المركزين التاسع والعاشر، جاءت الهند وإيطاليا بقائمة أكثر الدول إنفاقًا على الطاقة النظيفة بنحو 31.4 و29.7 مليار دولار على الترتيب.

استثمارات الطاقة النظيفة عالميًا في 2023

ما يزال الاستثمار العالمي في تحول الطاقة يحتاج إلى متوسط 4.8 تريليون دولار سنويًا من عام 2024 إلى عام 2030، للتوافق مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ، وهو ما يقرب من 3 أمثال إجمالي الاستثمار المسجل العام الماضي (1.77 تريليون دولار)، وفق تقديرات بلومبرغ نيو إنرجي فايننس.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، استثمارات العالم في الطاقة النظيفة بين عامي 2004 و2023:

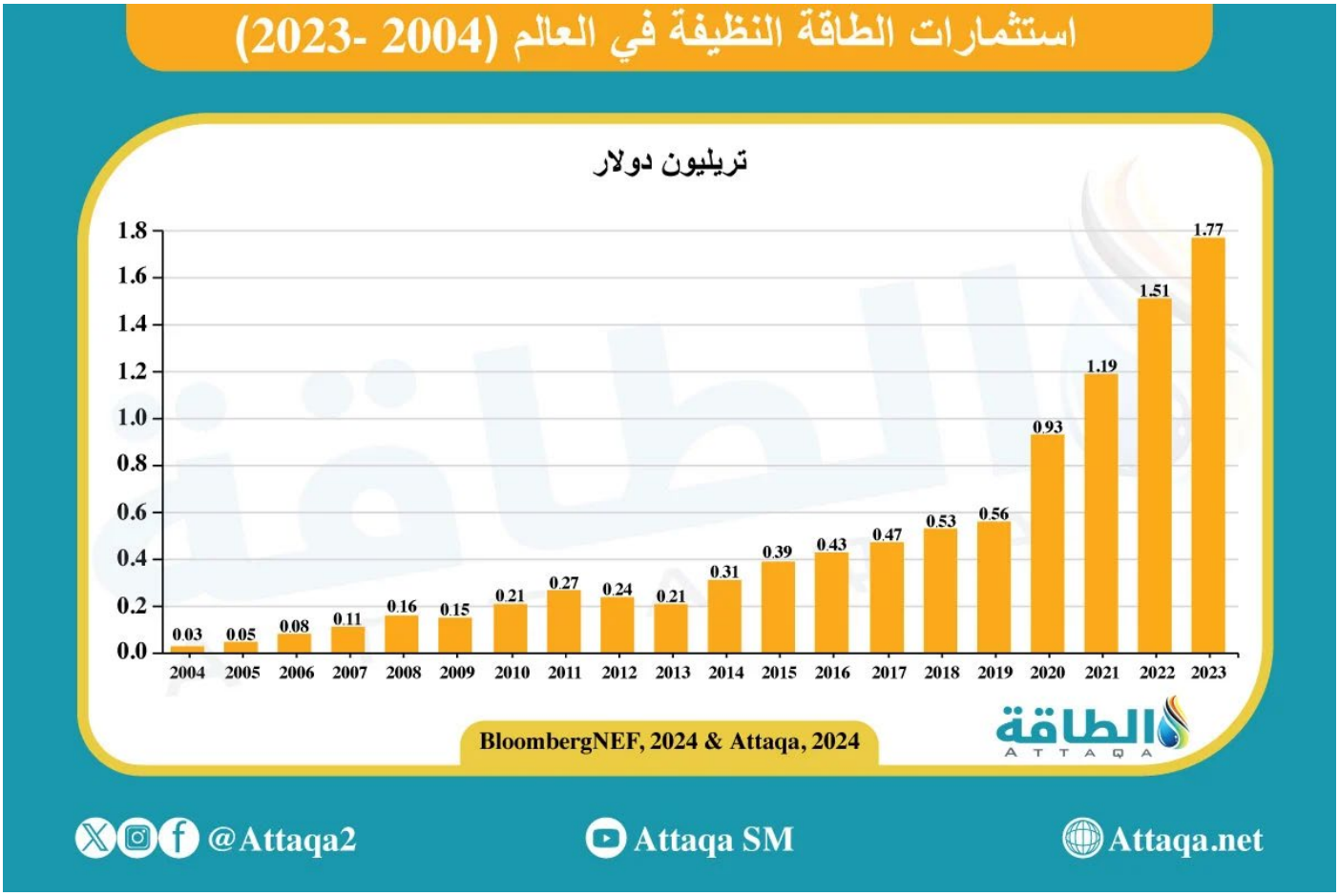

وفضًلا عن ذلك، يحتاج قطاع طاقة الرياح فقط إلى زيادة استثماراته في سلسلة التوريد للوصول إلى المسار الصحيح نحو الحياد الكربوني، في حين يسير الاستثمار في القطاعات الأخرى بوتيرة كافية، حسب التقرير، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وفي العام الماضي، سجّل الاستثمار في سلسلة توريد الطاقة النظيفة العالية -يشمل مصانع المعدّات وإنتاج معادن البطاريات لتقنيات الطاقة- رقمًا قياسيًا جديدًا عند 135 مليار دولار، ارتفاعًا من 46 مليار دولار فقط عام 2020.

ومن المتوقع ارتفاع الإنفاق على سلاسل توريد التقنيات النظيفة إلى 259 مليار دولار بحلول عام 2025، بناءً على خطط الاستثمار المعلنة حاليًا.

شكراً